أريئيل هاندل وروثي غينزبرغ*

هل بمقدور الإسرائيليين أن يكتبوا عن الاحتلال؟

تكمن نقطة انطلاقنا في هذا المقال في النظر إلى الوضع الكولونيالي / الاستيطاني–الكولونيالي / ما بعد الكولونيالي باعتباره مشكلة يجري إعداد الأبحاث النقدية حولها في مجتمع يميل إلى الانفتاح النسبي، في الوقت الذي يرتكز فيه انفتاح هذا المجتمع نفسه على علاقات القوة الإثنوقراطية تجاه السكان بجميع فئاتهم وأطيافهم. وكانت الأسئلة التي طرحناها للنقاش تتمثل فيما يلي: ما هي المسؤولية الملقاة على عاتق الأكاديميين الإسرائيليين في إجراء الأبحاث حول الاحتلال؟ هل يمكننا كإسرائيليين أن ندرس الاحتلال؟ هل يمكن أن تستدعي المسؤولية السياسية معارضة النظام والهجرة من البلاد؟ ماذا بشأن المسائل المنهجية واللغوية؟ كيف يمكن معالجة الثغرات والعقبات التي يضعها الاحتلال نفسه عند إجراء هذه الأبحاث؟ هل الأمر محض مصادفة أن نرى أن معظم الدراسات الإسرائيلية تتناول هياكل السلطة المركزية وإدارة السكان، بينما تركز غالبية الدراسات التي ينشرها الفلسطينيون على البعد الإنساني ودورة الحياة النشطة تحت نير الاحتلال؟ وفي هذه الفترة، ألا ينبغي للمرء أن يسعى إلى إرساء دعائم التعاون بين الباحثين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل بلوغ مستوى أفضل من فهم الاحتلال ومعارضته، أو بالأحرى هل يفضَّل احترام المقاطعة، حتى لو كانت على حساب تقويض الشراكات السياسية الراديكالية؟

دراسة الاحتلال بوصفنا إسرائيليين: نظرة عامة

لا بد للمرء من أن ينطلق من الاعتراف بأن القوة القائمة بالاحتلال لم تفتأ تدرس السكان القابعين تحت احتلالها والإقليم الذي تحتله. فقد كان هذا هو الحال على مدى تاريخ

* هاندل محاضر في دائرة الفلسفة بجامعة تل ابيب، وغينزبرغ باحثة زميلة في مركز منريفا بجامعة تل ابيب.

هناك مجموعة صغيرة نسبيًا من الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال، غير أنهم لا يتصرفون باعتبارهم جزءًا من هيكل السلطة، بل يناهضونها. ومع ذلك، وبصرف النظر عن رغبات هؤلاء الباحثين وأمانيهم، فهم منغرسون أيضًا وبطرق شتى في المجتمع الذي يعملون فيه.

الكولونيالية وفي حالة إسرائيل / فلسطين على وجه التحديد كذلك. وقد عبّر عن هذه الحقيقة البيان الذي نشر عقب انعقاد المؤتمر الدولي السابع للجغرافيا النقدية (ICCG 2015)، في رام الله، في، وجاء فيه:

> تشكل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية جزءًا أصيلًا ومتواطئًا مع النظام الإسرائيلي، باختيارها المحض الذي لم يكرهها أحد عليه. وعلى وجه الخصوص، تضطلع الجامعات والكليات ومراكز الأبحاث، التي أُقيم عدد ليس بالقليل منها على الأرض الفلسطينية، بدور محوري في احتلال فلسطين من خلال الأبحاث التي تجريها وما تقدمه من إسهامات التطوير التي تخدم القوات المسلحة الإسرائيلية، وتدريب أفراد الجيش الإسرائيلي، وتطوير الأسلحة وإعداد العقائد العسكرية التي تستهدف الفلسطينيين (بيان سياسي صادر عن مجموعة الجغرافيا العالمية الناقدة، ٢٠١٥).[١]

وفي الواقع، يشارك الأكاديميون الإسرائيليون في هياكل السلطة القائمة من خلال جملة من الطرق، بما فيها تطوير أسلحة جديدة، ودراسة القانون الدولي على نحو يشرعن الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تنفذها إسرائيل، وإرساء الأسس الأخلاقية–الفلسفية التي تقوم عليها التدابير العسكرية والاحتلال بعمومه، ناهيك عما توفره المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية من الخبراء في منطقة الشرق الأوسط وعلماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيين الذين يدرسون المجتمع الفلسطيني بصورة مباشرة بالنيابة عن هيكل السلطة وللغايات التي تخدمها وتصب في مصلحتها.

وفضلًا عما تقدم، هناك مجموعة صغيرة نسبيًا من الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال، غير أنهم لا يتصرفون باعتبارهم جزءًا من هيكل السلطة، بل يناهضونها. ومع ذلك، وبصرف النظر عن رغبات هؤلاء الباحثين وأمانيهم، فهم منغرسون أيضًا وبطرق شتى في المجتمع الذي يعملون فيه.

وفي الوقت الذي استُهل فيه النقد السياسي والمدني الموجه ضد الاحتلال في أعقاب حرب العام ١٩٦٧ مباشرة، يبدو أنه يمكن اقتفاء أثر حركة النقد الأكاديمي المؤسسي الإسرائيلي وصولًا إلى حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك في سلسلة من المؤلفات التي نشرها باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling) وميرون بينفينيستي (Meron Benvenisti). فقد كان كيمرلينغ يرغب في تقديم الأرض المحتلة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من نظام الحكم الإسرائيلي، وبالتالي لا بد للمرء من أن يتحدث – بناءً على ذلك – عن وحدة سيطرة واحدة وعن حيز متصل يخضع للسيطرة.[٢] أما بينفينيستي فقد ركز (سواء وحده أم بالاشتراك مع مؤلفين آخرين في مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية) على وصف أدق تفاصيل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية: المياه، والمستوطنات، والتخطيط الحضري، وسوق العمل، والديموغرافيا وغيرها الكثير.[٣]

ويمثل هذا التمييز بين أولئك الذين يدرسون الاحتلال باعتباره جزءًا من منظومة أعمّ وقائمة في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط (وهي المنطقة التي نشير إليها فيما يلي بـ «إسرائيل / فلسطين») وأولئك الذين يركزون على الأحداث التي تقع خارج نطاق الخط الأخضر وحده (الذي نشير إليه فيما يلي بـ»الأرض المحتلة») قاسمًا مشتركًا دقيقًا تجتمع عليه الأبحاث النقدية حتى هذا اليوم. ومثلما سنرى أدناه، يشكل هذا التمييز جانبًا من السؤال الذي ينبغي لنا

أن نبيّنه إذا ما رغبنا في مناقشة مسألة «الإسرائيليين الذين يدرسون الاحتلال».

لقد أفضت السنوات الأولى من عمر الانتفاضة الأولى (١٩٨٧–١٩٩١) إلى نشر المزيد من الدراسات التي تناولت السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة والآثار التي أفرزها الاحتلال على السكان الفلسطينيين.[٤] وفي منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي، طرأ قدر من التراجع على الأبحاث التي تدرس الاحتلال، وربما برز هذا التراجع بفعل اتفاقيات أوسلو التي هددت بتحويل دراسة الاحتلال إلى دوائر التاريخ. ويُستثنى من هذا التراجع عدد قليل من الباحثين الراديكاليين الذين حددوا الطبيعة الشائكة والإشكالية التي جاءت تلك الاتفاقيات عليها.[٥] وعلاوةً على ذلك، يستطيع المرء أن يرى ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الدراسات التي نُشرت حول الاحتلال خلال العقد الأول من القرن العشرين في حقول ومجالات شتى، كالقانون والجغرافيا والتخطيط والسياسات العامة وغيرها الكثير.[٦]

قبل خمسة وعشرين عامًا

لكي نفهم الوضع الحالي الذي انتهت إليه الأبحاث التي تدرس الاحتلال على نحو أفضل، نود أن نعود إلى مطلع حقبة التسعينيات من القرن الماضي، حيث نستعرض تأملاتنا الذاتية حول دراسة ميدانية أعدتها مايا روزنفيلد (Maya Rosenfeld)، وهي باحثة إسرائيلية، في مخيم الدهيشة للاجئين. ففي الجزئية التي تحمل عنوان «باحثة إسرائيلية في مخيم الدهيشة»،[٧] تقدم روزنفيلد سردًا يحث المرء ويدفعه إلى إعمال فكره في المكان الذي أجرت فيه بحثها في الحقل الأنثروبولوجي–السوسيولوجي وفي السياسة التي تحيط بالدراسة نفسها. ففي هذا المقام، يبدو أن ثلاث نقاط تتبوأ موقعًا مهمًا على نحو خاص في نظرنا.

فبادئ ذي بدء، تبحث روزنفيلد في مسألة تعزيز الثقة في الباحث، حيث تقول: «لو كنت امرأة إنجليزية أو فرنسية أو حتى امرأة من الشتات الفلسطيني، لكان يمكن أن يكون كسب ثقة الناس واستعدادهم لتبادل تجاربهم وأفكارهم معي بمثابة علاقة مستمرة.» وتشير روزنفيلد، وعلى نحو يبدو اليوم مستعصيًا على الفهم، إلى أن كونها إسرائيلية كان يبدو أنه يخلق قدرًا أكبر من الاهتمام (المتبادل) وحتى الثقة في أوساط السكان الفلسطينيين. وفي مطلع حقبة التسعينيات من القرن الماضي، عندما كان نظام الفصل في مهده، كان جميع الفلسطينيين تقريبًا على علم بالفئات المختلفة التي ينتمي الإسرائيليون إليها: الجنود، وأرباب العمل، والشركاء، والزبائن، وأنصار معسكريّ اليمين واليسار، والمتدينين والعلمانيين. فقد أثارت روزنفيلد، وفقًا لما جاء على لسانها، اهتمام أهالي المخيم في «الفئة التي تنتمي إليها كإسرائيلية» بصورة رئيسية. وحسب البيان الذي تسوقه روزنفيلد، فقد برز إحساس من الشراكة العميقة، وليس إحساس من الاغتراب، بين الإسرائيليين والفلسطينيين (وذلك بالطبع من وجهة نظر سلبية تطغى عليها الشكوك، وتقترن لا محالة بفضول متبادل وقدرة على إصغاء الإسرائيليين والفلسطينيين لبعضهم بعضًا وتعرُّف الواحد منهم على الآخر).

وتتصل النقطة الثانية التي نعرج عليها بالدور الذي تؤديه النظرية السياسية والنقاش المفتوح والمتبادل: ففي أثناء الدراسة التي أعدتها، خلصت روزنفيلد إلى أن الأفكار تدور في خلد الطرفين – الباحثة والمبحوثين – حول المعضلات النظرية نفسها (التغيير الاجتماعي، والدور الذي تضطلع به الماركسية في الفكر القومي وغير ذلك الكثير)، وأن هذا النقاش يحول الطرفين إلى شريكين في رحلة، دون أن يجعل منهما مشاركين في منظومة هرمية تقوم على الباحث مقابل المبحوثين. وينبغي للمرء أن ينوه بهذه الخلفية النظرية المشتركة (ولا سيما الماركسية منها) كذلك. فالسنوات الطوال التي قضاها الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية أمدتهم بحاضنة للفكر النظري وتفسير القضايا الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، التي نبعت من نفس المصادر التي خضعت للدراسة في ذات الوقت الذي كانت تدرَّس فيه دوائر العلوم الاجتماعية في الجامعات الإسرائيلية.

وتكمن النقطة الأخيرة والمهمة التي نراها في أن روزنفيلد لم «تتحول إلى واحدة من سكان مخيم الدهيشة» على الإطلاق. فهي لا تنفك تشدد على أنه بصرف النظر عن المدة التي أمضتها في هذا المخيم وعن المرات الكثيرة التي هربت فيها من الجنود أو اكتسبت ثقة اللجنة المحلية السائدة فيه، فهي لم تتظاهر بطمس الاختلاف القائم بين شخص يعود إلى القدس الغربية في الليل وأولئك الذين لا يبرحون المخيم. ولذلك، تعي روزنفيلد تمام الوعي المزايا الاجتماعية / القومية التي مُنحت لها بصفتها باحثة يهودية / إسرائيلية والواقع الذي يقول إن هذه المزايا هي من جملة الأمور التي يجب طرحها على بساط البحث.

نقد الحاضر

في المحصلة، ترى روزنفيلد أنه من المعقول أن يفترض المرء أنها لو كانت ستعد الدراسة نفسها بعد عامين أو ثلاثة أعوام (أي في منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي)، فلم يكن لها أن تحظى بالمستوى نفسه من الانفتاح والفضول والثقة. وتفضي هذه الملاحظة بنا إلى التفكير في الحاضر التاريخي والمشاكل التي يفرضها على الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال في العام ٢٠١٧: فعقب خيبة الأمل التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو، وعقب اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية وعقب تشييد الجدار والحظر الذي فُرض على الإسرائيليين ومنعهم من دخول المنطقة (أ) وعقب جملة من الاعتداءات العسكرية التي شُنت على قطاع غزة وخلّفت الآلاف من الضحايا المدنيين، وفي أثناء فترة شهدت قدرًا أكبر من الفصل على المستويات كافة، وما اقترن بذلك كله من ارتفاع مستويات الشكوك والعنف العفوي والمؤسسي والصفة الراديكالية التي اصطبغ بها الخطاب بجميع مجالاته على نحو غير مسبوق. فما هي السياقات المؤسسية التي تتموضع فيها الأبحاث التي تدرس الاحتلال اليوم؟ وما هي القيود المفروضة عليها؟ وما هي المزايا التي تُمنح للباحثين ولا تُمنح للأشخاص الذين يشكلون مادة البحث؟ وما هي النظريات التي يتبادلها هذان الطرفان؟ وما احتمالات التعاون الذي يمكن إقامته؟

يكمن أبرز الاختلافات بين هذه الحقبة وحقبة التسعينيات من القرن الماضي في اختفاء التواصل اليومي بصورة شبه تامة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففي العام ١٩٩١، أُلغي «تصريح الخروج العام»، الذي كان يُسمح بموجبه لجميع الفلسطينيين بعبور الخط الأخضر (وهو خط الهدنة الذي أُقيم في العام ١٩٤٩ ويفصل دولة إسرائيل عن الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧) على أساس يومي وبحرية. وفضلًا عن ذلك، فُرض قدر أكبر من القيود والعقبات بعد موجة الهجمات العنيفة التي شُنت في منتصف حقبة التسعينيات من القرن الماضي. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية في شهر أيلول ٢٠٠٠، أُضفيت صفة مؤسسية على الإغلاق، حيث بات يُفرض باعتباره نهجًا دائمًا. وتزايدت المسافة المادية والمعرفية بدرجات أكبر مع تشييد جدار الفصل خلال العقد الأول من هذا القرن والحظر الذي فُرض على الإسرائيليين ومنعهم من دخول المنطقة (أ). وفي الوقت نفسه، قلّص استقدام العمال من شرق أوروبا وآسيا من درجة اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، وأفضى هذا الحال إلى انفصال شبه تام بين الشعبين في جميع مناحي الحياة ومجالاتها. ولذلك، وخلافًا للوضع الذي كان سائدًا في حقبة التسعينيات من القرن الماضي، فقد ساد انقطاع في التواصل بين الناس (اللغة والحيز العام واللقاءات اليومية والثقة)، بينما شهدت الجدران المادية والمعرفية زيادة مطّردة.

ومن جملة الآثار التي أفرزها غياب التواصل الإنساني والفصل المذكوريْن تراجُع عدد الدراسات الإثنوغرافية. فغالبية الدراسات التي ألّفها الباحثون الإسرائيليون على مدى العقدين المنصرمين تتناول آليات الاحتلال: منظومات القوانين واللوائح، والحواجز العسكرية والطرق المنفصلة عن بعضها بعضًا، والعنف وإدارة روتين الحياة اليومية. وفي هذا المقام، يقول المؤرخ البريطاني كريستوفر هاركر (Christopher Harker) في معرض الانتقاد المباشر الذي يوجهه للعنوان الذي وضعه إيال وايزمان لكتابه *'Hollow Land'* («الأرض الجوفاء») والمصطلح الذي ابتدعه جيف هالبر (Jeff Halper) 'مصفوفة السيطرة'[٨]، إن «توظيف المعرفة الجيو-سياسية وحدها لغايات الالتقاء مع حياة الفلسطينيين والحيز الذي يعيشون فيه يفضي إلى المخاطرة باختزال هذا الحيز وهؤلاء الأشخاص على نحو يتشابه تشابهًا تامًا مع الممارسات التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي.»[٩]

وقد يحوّل اقتصار البحث على آليات السيطرة الاحتلال نفسه (وبالتالي صورة القوة القائمة بالاحتلال والجماليات الذاتية التي تحملها والوسائل التكنولوجية وأساليب التنشئة الاجتماعية وآليات الانضباط السائدة لديها) إلى القضية المركزية، في ذات الوقت الذي يطمس فيه السكان القابعين تحت نير الاحتلال أو يضفي الغموض عليهم.[١٠] فلا تبدي هذه القوة المحتلة قدرًا أكبر من الاهتمام من الاحتلال فحسب، بل تكمن نتيجة أخرى في إضفاء الغموض والضبابية على دورة حياة السكان الفلسطينيين. وبعبارة أخرى، لا يعد هذا الأمر بمثابة اختزال فحسب، بل يتعداه إلى تحويل الضحايا إلى ضحايا مرة أخرى: فالفلسطينيون الذين يقبعون تحت نير نظام الاحتلال يتحولون إلى ضحايا سلبيين لخطاب الاحتلال.[١١] وبذلك، فقد تنطوي بعض الدراسات النقدية على مخاطرة التحول إلى مجرد لبنة أخرى في الجدار بسبب آليات الفصل المؤسسي واللغوي.

المستعمِر الذي يرفض؟

أين يضع هذا الفصل – الشخصي والمؤسسي والخطابي – الباحث النقدي؟ يصف ألبرت ميمي (Albert Memmi) في كتابه *'The Colonizer and the Colonized'* («المستعمِر والمستعمَر»)

فغالبية الدراسات التي ألّفها الباحثون الإسرائيليون على مدى العقدين المنصرمين تتناول آليات الاحتلال: منظومات القوانين واللوائح، والحواجز العسكرية والطرق المنفصلة عن بعضها بعضًا، والعنف وإدارة روتين الحياة اليومية. وفي هذا المقام، يقول المؤرخ البريطاني كريستوفر هاركر (Christopher Harker) في معرض الانتقاد المباشر الذي يوجهه للعنوان الذي وضعه إيال وايزمان لكتابه 'Hollow Land' («الأرض الجوفاء») والمصطلح الذي ابتدعه جيف هالبر (Jeff Halper) 'مصفوفة السيطرة'، إن «توظيف المعرفة الجيو-سياسية وحدها لغايات الالتقاء مع حياة الفلسطينيين والحيز الذي يعيشون فيه يفضي إلى المخاطرة باختزال هذا الحيز وهؤلاء الأشخاص على نحو يتشابه تشابهًا تامًا مع الممارسات التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي.»

ويشخّص بعض أنواع الجهات القائمة بالاحتلال والسكان الواقعين تحت الاحتلال على السواء. ويتتبّع ميمي في أحد فصول كتابه «المستعمِر الذي يرفض»، ويبدو أن بعض السمات التي يصفها الكاتب تسرد الحكاية بجميع مفاصلها: «المستعمِر ذو النية الحسنة» أو «المستعمِر الذي يعبر الحدود»، ويخلص إلى فرضية مفادها أنه لا مستقبل للمستعمِر اليساري. وحسبما يرى ميمي، لا يفضي الاختلاف الحتمي بين شمولية اليساري والأيديولوجيا القومية التي ينطوي تفكيك الاستعمار عليها إلى انقسام في شخصية «المستعمِر ذي النية الحسنة» فحسب، بل تجعله عديم القيمة من الناحية السياسية. وسواء أكان هذا المستعمِر يعبر الحدود أم يبقى بمثابة صوت ناقد في مجتمع المستوطنين، يكمن مآل المستعمِر اليساري ومصيره في العقم السياسي والافتقار إلى أي نفوذ في أي مجتمع:

ينهار دور المستعمر اليساري الذي يواجه المصاعب والضغوط. وأنا أعتقد أن هناك أوضاعًا تاريخية مستحيلة وأن هذا الوضع هو واحد منها. وتُعَدّ الحياة الحاضرة للمستعمِر اليساري في المستعمرة غير مقبولة في نهاية المطاف بحكم أيديولوجيته، وإذا كان لتلك الأيديولوجيا أن تظفر بالنصر، فهي ستثير التساؤلات حول وجود المستعمِر نفسه. وتتمثل النتيجة الحتمية التي تتمخض عن هذا التجسيد في التخلي عن ذلك الدور.[١٢]

ومن الواضح، في الحالة التي يناقشها ميمي، أن «التخلي عن الدور» يعني مغادرة المستعمرة. ولكن ما المعنى الذي يحمله «التخلي عن الدور» في الحالة الراهنة؟ وبالتالي، ما هي «المستعمرة»؟

وهنا كذلك، تتجلى الطريقة التي جرى فيها تأطير الاحتلال بوصفها مسألة أخلاقية وسياسية في وقت واحد وفي الوقت نفسه. فهل الموضوع محل النظر يكمن في العام ١٩٤٨ أم في العام ١٩٦٧؟ في النكبة أم في النكسة؟ في الاستيطان الكولونيالي في إسرائيل / فلسطين أم الاحتلال الحربي الجاثم على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وفي هذا السياق، لا يشكل العامان ١٩٤٨ و١٩٦٧ مجرد نقطتين في مسار الزمن أو اسمين لحربين فحسب، بل يشيران أيضًا إلى مناطق جغرافية – فمعنى العام ١٩٤٨ يشير إلى إسرائيل / فلسطين بكاملها، بينما يشير العام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية وقطاع غزة – فضلًا عن الاختلافات الجذرية التي تسِم مفهوم الوضع السياسي وتحليله والحل المرتقب له.

وينطوي الاختيار الذي يرسو على دراسة «الاحتلال» وحده، بمعنى المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧، في مضمونه على استبعاد العام ١٩٤٨، حيث يميز بين الاحتلال والاستيطان الكولونيالي ويسلّم بدولة إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر باعتبارها كيانًا لا جدال فيه. وبذلك، يحيّد هذا الاختيار جانبًا من المشكلات التي يشير إليها ميمي. ففي نهاية المطاف، لا يعيش أحد من الباحثين النقديين في أي من المستوطنات اليهودية المقامة على أراضي الضفة الغربية. وحسب وجهة النظر هذه، لا يُعَدّ أي من الباحثين الذين يتصدون لدراسة الاحتلال الإسرائيلي في موقع «المحتلين ذوي النية الحسنة»، إن لم يكن ذلك إلا لأنهم لا يُعتبرون «محتلين».

وينطوي الاختيار الذي يرسو على دراسة «الاحتلال» وحده، بمعنى المناطق التي احتُلت في العام ١٩٦٧، في مضمونه على استبعاد العام ١٩٤٨، حيث يميز بين الاحتلال والاستيطان الكولونيالي ويسلّم بدولة إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر باعتبارها كيانًا لا جدال فيه. وبذلك، يحيّد هذا الاختيار جانبًا من المشكلات التي يشير إليها ميمي. ففي نهاية المطاف، لا يعيش أحد من الباحثين النقديين في أي من المستوطنات اليهودية المقامة على أراضي الضفة الغربية. وحسب وجهة النظر هذه، لا يُعَدّ أي من الباحثين الذين يتصدون لدراسة الاحتلال الإسرائيلي في موقع «المحتلين ذوي النية الحسنة»، إن لم يكن ذلك إلا لأنهم لا يُعتبرون «محتلين».

ممارسات الاحتلال الاستيطاني: أدوات متعددة لانكار وجود السكان الاصليين.

ومن جانب آخر، تحدد الإشارة إلى العام ١٩٤٨ باعتباره الإطار الذي ترتكز الأبحاث عليه – كما هو الحال دونما شك بالنسبة إلى معظم الباحثين الفلسطينيين – الاحتلال الذي وقع في العام ١٩٦٧ كما لو كان لا يزيد على كونه حلقة أخرى في سلسلة الاستيطان الكولونيالي الذي تُعتبر فيه القوة المحفزة هي نفسها: السيطرة اليهودية الكاملة على المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. ووفقًا لوجهة النظر هذه، يُعد جميع أفراد السكان اليهود في إسرائيل / فلسطين بمثابة سكان مستوطنين. وبناءً على ذلك، يُعتبر اليساريون من هؤلاء السكان، وحتى أكثرهم راديكالية، مجرد «محتلين يتمتعون بحسن النية» لا أكثر. وفضلًا عن ذلك، يشكل الاختيار الذي يرتئي الإمعان في دراسة الأحداث التي وقعت في الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧ ، وبالتالي شرعنة العام ١٩٤٨ ضمنيًا والتمييز بين «المواطنين» العاديين (اليهود الذي يعيشون في الجانب الغربي من الخط الأخضر) و «المستوطنين / المستعمرين» (اليهود الذين يعيشون في الأرض المحتلة) جزءًا من توجه في الخطاب الذي يُعنى بإنكار الاحتلال الذي طال أمده، بمعنى ذلك الاحتلال الذي استُهل مع انطلاق الحركة الصهيونية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر.

ويجمع توجه ثالث التوجهين المذكورين أعلاه معًا. فمن جانب، يحدد هذا التوجه الثالث مسألة العام ١٩٤٨ بوصفها مسألة مؤطَّرة ويدرك أن حل المظالم التي نشأت عنها بعيد المنال. ومن جانب آخر، يحدد التوجه الثالث الاختلافات التي تشوب الممارسات التي تنفّذ في كلا المنطقتين. وبعبارة أخرى، يسود فهم واضح بأن الإطار المرجعي يجب أن يشمل إقليم إسرائيل/ فلسطين برمته، وأنه يسود في هذا الإقليم نفسه اختلاف في إعمال السيطرة في المناطق الجغرافية المختلفة وبين الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية (والذين ما يزالون يعانون من التمييز المؤسسي والعنصرية والإقصاء على نحو جلي لا موارية فيه) وبين غير المواطنين الذين يعيشون في الأرض المحتلة.[١٣] ولم يجرِ ضم قطاع غزة والضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) إلى إسرائيل على الإطلاق، بل بقيت هاتان المنطقتان في حالة دائبة من الداخل والخارج.[١٤] ويقوم النظام السائد في فلسطين / إسرائيل في أساسه على وضع تشكل الخرجنة (externalization) فيه جزءًا من آلية الإدماج. وهو جزء من الآلية التي تنتج القوة وتخفيها في وقت واحد وفي الوقت نفسه. وفي تلك الحالة، أين يضع الباحثين الإسرائيليون الذين يدرسون الاحتلال، داخل المستعمرة أو خارجها؟

وفي الواقع، يبدو أن إمكانية الإبقاء على نظام منفتح وديموقراطي نسبيًا في إسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨ تستند في جانب معتبر منها إلى الواقع الذي يقول إن ملايين الفلسطينيين محرومون من حقوقهم المدنية، من قبيل حقهم في التصويت في الانتخابات البرلمانية وحريتهم في التعبير عن آرائهم وحريتهم في التجمع. كما يشكل الباحث النقدي، شاء أم أبى، جزءًا من هذه الآلية. وفضلًا عن ذلك، يُعد الهامش النسبي من حرية التعبير عن الرأي التي تمنحها المؤسسات الأكاديمية للباحثين جزءًا من المزايا الممنوحة لهؤلاء الباحثين بصفتهم إسرائيليين يهودًا.

وفي الواقع، يبدو أن إمكانية الإبقاء على نظام منفتح وديموقراطي نسبيًا في إسرائيل ضمن حدود العام ١٩٤٨ تستند في جانب معتبر منها إلى الواقع الذي يقول إن ملايين الفلسطينيين محرومون من حقوقهم المدنية، من قبيل حقهم في التصويت في الانتخابات البرلمانية وحريتهم في التعبير عن آرائهم وحريتهم في التجمع. كما يشكل الباحث النقدي، شاء أم أبى، جزءًا من هذه الآلية. وفضلًا عن ذلك، يُعد الهامش النسبي من حرية التعبير عن الرأي التي تمنحها المؤسسات الأكاديمية للباحثين جزءًا من المزايا الممنوحة لهؤلاء الباحثين بصفتهم إسرائيليين يهودًا.

ومن جهة أخرى، تضع جدلية الإدماج والإقصاء الباحثين الإسرائيليين في موقع جيد. ففي هذا المقام، يفترض مايكل والتزر (Michael Waltzer) أن أفضل نقد (بكلا شقي معناه، الفعال والأخلاقي) يُعَد نقدًا داخليًا.[١٥] والشاهد الذي يسوقه والتزر يتمحور حول الأنبياء اليهود، الذي ينتقدون بني إسرائيل باعتبارهم جزءًا من بني إسرائيل أنفسهم وباعتبارهم جزءًا من منظومتهم الأخلاقية ولغتهم. ولذلك، يبدو أنه لا بد من الاستماع للنقد الذي يصدر عن الباحثين النقديين الذين يدرسون الاحتلال أولاً وقبل كل شيء بوصفهم إسرائيليين يتموضعون ضمن المنظومة الإسرائيلية – كما يُحبذ أن يصدر هذا النقد باللغة العبرية.

ومع ذلك، ومن جانب آخر، هل يستبعد نقد المنظومة الإسرائيلية الباحث من الجماعة في سياق المناخ السياسي الراهن؟ وبعبارة أخرى، هل تدل الشتيمة الشائعة في العبرية «اذهبوا إلى غزة» على إقصاء خطابي بقدر ما تدل على إقصاء جغرافي؟ ومرة أخرى، ما الذي يوحيه هذا الأمر عن مفهوم النقد نفسه، عندما يجري فصله عن جمهوره المقصود؟ أما تتمثل النتيجة الحتمية في «المحتل ذي النية الحسنة»، الذي يبدو أنه لا يوجد هنا ولا هناك، على وجه التحديد؟

وبالتالي، تضع جدلية الإدماج والإقصاء الباحثين النقديين في موقع يجدون أنفسهم فيه منبوذين من مجتمعهم، الذي ما ينفك يفصح عن انعدام رغبته في سماع النقد الموجه لدولته أو سياساتها، ومن المجتمع الفلسطيني الذي يرغبون في إرساء أواصر التضامن معه ومساندته في كفاحه المشروع كذلك.

الخلاصة: ما هو الرفض؟ رفض ماذا؟

فيما عدا الحالة الخاصة التي تشمل إسرائيل / فلسطين، تثير هذه المسائل بعض الأسئلة الرئيسية بشأن العلاقات القائمة بين المعرفة والعدالة والمواطنة والمعارضة. ولو كان السؤال الرئيسي يتمحور حتى هذه اللحظة حول المستعمِر الذي يرفض (بمعنى، من هو المستعمر وما هي المستعمرة)، نود الآن أن ننتقل إلى مسألة الرفض. فما الذي يعنيه أن ترفض؟

يفرّق جون رولز (John Rawls) بين المعارضة الوجدانية والعصيان المدني. وحسبما يراه رولز، ينبغي العثور على الفرق الجوهري الذين يكمن بين هذين الأمرين في استمالة الإحساس بالعدالة في أوساط الأغلبية.[١٦] فبينما تعد المعارضة الوجدانية ذاتية وخصوصية وغير سياسية، يعتبر العصيان المدني عامًا ويكتسي طابعًا سياسيًا. وفي حين تشكل المعارضة الوجدانية نزعة شخصية، يمثل العصيان المدني وسيلة من وسائل التواصل: بين الشخص الذي يعلن العصيان والحكومة من جهة، وبين المواطنين من أبناء جلدته من جهة أخرى.

يفرّق جون رولز (John Rawls) بين المعارضة الوجدانية والعصيان المدني. وحسبما يراه رولز، ينبغي العثور على الفرق الجوهري الذين يكمن بين هذين الأمرين في استمالة الإحساس بالعدالة في أوساط الأغلبية. فبينما تعد المعارضة الوجدانية ذاتية وخصوصية وغير سياسية، يعتبر العصيان المدني عامًا ويكتسي طابعًا سياسيًا.

ولكي يكون النجاح من نصيب هذا التواصل، ينبغي للمرء أن يفترض وجود لغة مشتركة في المقام الأول، وأن الكلام يستطيع أن يصل الجمهور الذي يستهدفه في المقام الثاني. ونستطيع، في حالة رولز، أن نتحدث عن حاجتين أساسيتين: مفهوم مشترك للعدالة، وأن كل إنسان يملك القدرة على التواصل مع الآخر، وأنه يملك القدرة على التأثير بقدر ما يتعرض له هو نفسه من تأثير. ومع ذلك، يثبت عجز كلا الافتراضين في تلك الحالة. ففي حالة إسرائيل / فلسطين، يشكل غير المواطنين ما يقرب من نصف عدد السكان، وذلك بالنظر إلى أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يخضعون لحكم الحكومة الإسرائيلية، بيد أنهم لا يملكون القدرة على التأثير في قراراتها. وفضلًا عن ذلك، تعد اللغة ومفهوم العدالة غير مشتركين بصورة جذرية: وفي الوقت الذي تقترح فيه دولة إسرائيل خصوصية محددة (العدالة والديموقراطية للإسرائيليين–اليهود دون غيرهم)، يدعو منتقدوها إلى اعتماد نهج شمولية (العدالة والديموقراطية لجميع سكان إسرائيل / فلسطين). وفي تلك الحالة، لا تشكل الأفعال التي يقدم الناقد عليها شكلًا من أشكال التواصل. ويبدو أن الافتقار إلى مفهوم مشترك للعدالة يدفع أي إجراء إلى زاوية العدالة الخصوصية – بمعنى، المعارضة الوجدانية التي تنتفي الصفة السياسية عنها. وهذا يثبت عجز اللغة عن تشكيل قاعدة مشتركة للنقاش والتفاوض.

ومن جانب آخر، قد نميل إلى التفكير في فعل المعارضة ليس باعتباره وسيلة من وسائل التواصل، بحيث يدعو إلى تبني المفهوم المتخيل والمشترك للعدالة، بل في الصورة التي تناقضها: بمعنى الرفض الذي يحظى بالاعتراف والإقرار وينطوي على الإحجام عن التحدث عن لغة الأغلبية. وفي تلك الحالة، ما ينبغي لنا أن نبحث عنه يتمحور حول الطرق التي تكفل تفكيك استعمار اللغة من خلال الدعوة إلى تبنّي الحقيقة. ففي عصر «ما بعد الحقيقة» و «الوقائع البديلة»، يُعد إجراء الأبحاث وإظهار الحقائق وتجليتها وإنتاج المعرفة التي لا تستطيع الحكومات أن تخفيها أو تقاومها أهم الأفعال الهدامة. وفي الحالات التي تسود فيها عبارات التضليل، تكتسب الحقيقة نفسها طابعًا سياسيًا. ولذلك، فنحن نعتقد بأنه فيما عدا التهميش المزدوج الذي يسِم الأبحاث التي تدرس الاحتلال وفيما عدا المشكلات المتأصلة فيها، فهي ما تزال تضطلع بدور مهم في الكشف والتغيير.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

١ انظر الموقع الإلكتروني للمجموعة: https://iccg2015.org/resolution-english (شوهد في ١ شباط ٢٠١٦).

2 Baruch Kimmerling, «Boundaries and frontiers of the Israeli control system: Analytical conclusions.» The *Israeli state and society: Boundaries and frontiers* (New York, 1989): 265-284.

3 Meron Benvenisti, *The West Bank Data Base Project: A Survey of Israel's Policies* American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, DC, 1984); *1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank* (Westview Press, Boulder, CO, 1986); *1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social, and Political Developments in the West Bank* (Jerusalem Post, Jerusalem; Westview Press, Boulder, CO, 1987); Meron Benvenisti and Shlomo Khayat, *The West Bank and Gaza Atlas* West Bank Data Base Project, Jerusalem (Westview Press, Boulder, CO, 1988).

٤ انظر، مثلًا،

Shlomo Swirski and Ilan Pappe (eds.) *Intifada: A Look from the Inside* [in Hebrew] (Tel Aviv: Mifras, 1992); Juval Portugali, *Implicate Relations: Society and Space in the Israeli-Palestinian Conflct* (Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 1993).

٥ انظر، مثلًا،

Oren Yiftachel, «Israeli society and Jewish-Palestinian reconciliation: 'Ethnocracy' and its territorial contradictions.» *The Middle East Journal* (1997): 505-519; Jeff Halper, "Matrix of Control." *Middle East Report* 216 (2000).

٦ تشمل قائمة قصيرة من هذه الدراسات المؤلفات التالية:

Oren Yiftachel, *Ethnocrarcy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia, 2006), Orna Ben-Naftali, Aeyal Gross and Keren R. Michaeli. «Illegal Occupation: The Framing of the Occupied Palestinian Territory», *Berkeley Journal of International Law*, 23 (3) (2005): 551-614; Rafi Segal, and Eyal Weizman (Eds.). *A civilian occupation: The politics of Israeli architecture*. (New York 2003), David Kretzmer, *The Occupation of Justice: The Supreme Court of Israel and the Occupied Territories* (Albany 2002); Elisha Efrat, *The West Bank and Gaza Strip: A Geography of Occupation and Disengagement* (New York: Routledge, 2006); Neve Gordon, *Israel's Occupation: Sovereignty, Discipline and Control* (Berkeley: University of California Press, 2008); Shir Hever, *The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation* (London: Pluto Press, 2010); Merav Amir, «The making of a void sovereignty: political implications of the military checkpoints in the West Bank.» *Environment and Planning D: Society and Space 31,* no. 2 (2013): 227-244; Berda, Yael. «The Bureaucracy of the Occupation: The Permit Regime in the West Bank 2000-2006.» *Jerusalem and Tel Aviv: The Van Leer Institute and Hakibbutz Hameuchad.[in Hebrew]* (2012); Ruthie Ginsburg, «Taking Pictures over Soldiers' Shoulders: Reporting on Human Rights Abuse from the Israeli Occupied Territories.» *Journal of Human Rights* 10, no. 1 (2011): 17-33; Ariel Handel, «Gated/gating community: the settlement complex in the West Bank.» *Transactions of the Institute of British Geographers* 39, no. 4 (2014): 504-517.

7 Maya Rosenfeld, *Confronting the Occupation Work, Education, and Political Activism of Palestinian Families in a Refugee Camp* (Stanford 2004)

8 Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London 2007).

وانظر مصطلح 'مصفوفة السيطرة' الذي يستخدمه هالبر على الموقع الإلكتروني: http://icahd.org/get-the-facts/matrix-control/ (بالإنجليزية).

9 hristopher Harker, «New Geographies of Palestine/ Palestinians». *The Arab World Geographer* 13(3), (2010) 199-216: 203-204.

١٠ انظر:

Gil Hochberg, *Visual Occupations: Violence and Visibility in a Conflict Zone*, (Durham 2015).

١١ انظر أيضًا:

Ariel Handel, «What is occupied in Palestine?». *Political Geography* 53 (2016), 86-88.

ومع ذلك، يستعرض كتاب 'Decolonizing Methodologies'(«تفكيك استعمار المنهجيات») وجهة نظر معارضة، حيث يرى مؤلفه أنه لا ينبغي للقوة القائمة بالاحتلال أن تجري أبحاثًا إثنوغرافية حول السكان الواقعين تحت احتلالها، وإنما يجب عليها أن تدرس نفسها بصورة رئيسية. وتنطلق هذه الفرضية من دافع ينبع من موقف سياسي وأخلاقي وسوسيولوجي يحدد علاقات القوة في الأبحاث الإثنوغرافية نفسها ويدرك أن تلك الأبحاث غالبًا ما تشكل امتدادًا للاحتلال من خلال وسائل أخرى. انظر في هذا السياق:

Linda Tuhiwai Smith, *Decolonizing methodologies: Research and indigenous peoples* (Zed books, 1999).

12 Albert Memmi, *The Colonizer and the Colonized* (Earthscan Publications, London UK, 2003): 83.

13 Ariella Azoulay and Adi Ophir, *The One-State Condition Occupation and Democracy in Israel/Palestine* (Stanford 2012).

14 Adi Ophir, Michal Givoni, and Sari Ḥanafi, eds. *The power of inclusive exclusion: anatomy of Israeli rule in the occupied Palestinian territories* (New York: Zone Books, 2009).

15 Michael Walzer, *Interpretation and social criticism* (Harvard University Press, 1993).

16 Rawls, 322.